٣ ـ الذين أيديهم أكبر من جيوبنا

إسماعيل منتصر

سيد سلامة

عودة التائه.. من المجمعات الاستهلاكية!

تصوير: صبرى صلاح

ومع أننا لسنا فى شهرة كريستيان برنارد جراح القلب المشهور . الذى كتب هو الآخر مذكراته . ولا فى عظمة ودهاء مونتجمرى القائد البريطانى . الذى هزم الألمان فى معركة العلمين . ولا فى حلاوة وشهرة صوفيا لورين . التى كتبت فى مذكراتها جانبا من حياتها الشخصية . لكننا قد أقسمنا أن نكتب . وأن تكون لنا مذكرات . صحيح أنها ليست فى شهرة من سبقونا . لكنها تتفق مع غيرها فى الأسرار . . والمغامرات . . والعلاقات الشخصية جدا . . والليالى السوداء . . مع رجال يقفون فى طابور طويل يضم زملاء لهم . . يضعون أيديهم فى جيوبنا جميعا !

لا مقدمات ولا إهداء فى هذه المذكرات . . ولنبدأ الفصل الأول منها . عن مسألة بيع الأسماك فى المجمعات الاستهلاكية . والمنظر . عشرات الأهالى يتجمعون فى لحظة واحدة أمام « شادر » للأسماك . أما كيف تجمعوا ؟ وكيف عرفوا ؟ فلا أحد يعرف . والسعر . يا بلاش ! ٢٢ قرشا للكيلو الواحد من السمك . وما يكاد ينتظم الطابور وتتم عمليات الشراء لعدد قليل . حتى يصرخ البائع . . خلاص . . السمك « خلص » ! ثم ينفض المولد . إلا من اثنين أو ثلاثة . . فماذا يحدث ؟

يتسرب السمك من « الشادر » إلى « الدلالين » طبقا « للصداق » المسمى بينهم وبين المسئول عن الشادر . . وهو عشرة قروش عن كل كيلو . ثم يباع السمك للتجار حيث يباع بعد ذلك بجنيه واحد للكيلو .

ثم هناك أمور أخرى لو حدثت أمامك دون أن تفهمها . . فإنك قد ترفع يديك إلى السماء بالدعاء لكل من فى « الشادر » بدءا بالمدير حتى البائع .

فقد يأمر المدير بشراء عدد من ألواح الثلج يضعها البائع فوق السمك . مع أن الكبة موجودة داخل للاجة كهربائية . إن فلسفة شراء الثلج مسألة لا يعرفها إلا المدير والبائع . إن كثرة الثلج تزيد من وزن السمك . والعملية محسوبة تماما . إن ألف كيلو جرام تصبح ١٢٠٠ بعد إضافة الثلج إلى السمك .

وتطبيقا لقول الشاعر اليونانى ليوكرتيوس الذى عاش فى الإسكندرية فى القرن الثالث قبل الميلاد . وقال إن المصريين شعب ماكر لازم القول . روحه مرحة . فإننا لا نملك إلا أن نضحك بعنف . لما يحدث من الشركة المصرية لتسويق الأسماك . فى مسألة البيع والشراء . إن السمك يصل إلى المجمعات صباحا . أو فى وقت الظهيرة ومن الطبيعى أن يباع فورا حتى لا يفسد . أو يشكل عبئا على المجمعات . لكن أوامر الشركة المصرية لتسويق الأسماك . . « عدم بيع السمك إلا فى اليوم التالى » . أما لماذا ؟ فإن المعنى فى بطن الشاعر . وفى ألواح الثلج التى تحدثنا عنها من قبل . بهذا الشكل يؤكد المسئولون فى الشركة المذكورة المعنى الحقيق الذى يكمن

وراء تلك اللوحة الشهيرة التي رسمها قدماء المصريين على جدران المعابد. إنها لوحة الذئب الذي يرعى الغنم. أو الأسد الذي يلعب مع العجل مباراة للشطرنج.

إن في صفحات مذكراتنا. صفحة عن جزار الخمعية. ولا يهمنا أن يقال إن معظم الجزارين يغشون في الميزان. وإن الكفة دائما في صالحهم. وكيف إن بعضهم يضع قطعة صغيرة من الحلاوة. ويلصقها تحت إحدى كفتي الميزان لصالحه. وإن هذه القطعة توفر له في الوزن على الأقل مائة جرام لكل ألف جرام. كما لا يهمنا أن كل جزار يتقاضى ٤٠ قرشا عن كل «فخدة» من اللحم. لكي «يتفهيا» من العظم. وأنه لا يفعل ذلك بنفسه. بل إنه يستأجر أحد المساعدين من الخارج. ويقوم بهذا العمل. نظير ٥٠ قرشا لكل «فخدة». لكن الذي يهمنا. مسألة عربات التوزيع. إن بكل عربة مندوبا من شركة اللحوم. والسائق والتباع. ومهمتهم تسليم اللحوم إلى المجمعات. لكن عملية التسليم تتوقف على شطارة كل مجمع. والمسألة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل عملية. حتى يحصل الجزار على أحسن أنواع اللحوم. وبالتالي يستطيع أن يبيع للمستهلك ويكسب كثيرا نظير البقشيش وخلافه. والأمر الأكثر غرابة. أن الجزار بالاتفاق مع المسئول عن المجمع قد يتنازل عن حصة المجمع من اللحوم نظير مبلغ معين. على أن يتم التصرف فيها وفقا لشطارة مندوب الشركة والسائق.

ونعتقد أن مذكراتنا قد تجد صدى واسعا. وليس غريبا منا أن نقول. إن المذكرات قد تنافس مذكرات صوفيا لورين من حيث عناصر التشويق. لقد كتبت صوفيا لورين عن أسرار حياتها. وكيف عاشت في نابولي بإيطاليا حياة أقرب إلى البؤس والحرمان والتسول. والدليل على صدق ما ندعيه. نضعه أمامكم عن طريق آلة صغيرة. إنها آلة حاسبة تفعل الكثير جدا. إنها تحسب ولكن على مزاج المسئولين في المجمعات الاستهلاكية. وقبل أن نتحدث عن تلك الآلة العجيبة. نسأل أنفسنا. إن عمليات البيع يجب أن تكون مطابقة تماما لما هو موجود في المخازن.

تعني أنه قد وصلت إلى الجمعية كمية من اللحوم تقدر بحوالي مائة كيلو- على سبيل المثال - لكن الجزار قد باع المائة كيلو ١٢٠ كيلو. أي أنه وفر حوالي ٢٠ كيلو. وفي هذه الحالة. يجب أن يقدم الجزار للمساءلة والجزاء والعقاب. لكن الذي يحدث غير ذلك تماما والسر يكمن في الآلة الحاسبة. إنها تقوم بعمليتين في وقت واحد. تسجيل الثمن على كل «بون» على حدة. وفي نفس الوقت تقوم بتسجيل الحساب الكلي لحصيلة البيع طوال اليوم.

هذا هو المفروض. لكن ما يحدث ليس هو المفروض ولكنه المطلوب. والعملية تتم في آخر الليل. وعلى الآلة الحاسبة ولكي يطابق الحساب الكلي المسجل على الآلة ما هو مطلوب طبقا لحسابات المخازن. مما يؤدي إلى إلغاء بعض «البونات» مع أن قيمتها قد تم تحصيلها بالفعل. ولكي يقترب المعنى. فإن المائة كيلو من اللحوم التي وصلت إلى المجمع قد بيعت بالفعل ١٢٠ كيلو جراما. نتيجة التلاعب في الميزان. لكن حصيلة الإيراد التي سجلت. تساوي قيمة المائة كيلو جرام من اللحوم. أما العشرون كيلو الأخرى. فإن قيمتها قد دخلت الجيوب. بعد أن ألغيت البونات. وهذا ما يحدث بالفعل لكل سلعة يجري وزنها.

لقد سألت بعض مديري المجمعات الاستهلاكية: كم شهرا قضوها في أماكنهم؟ فقالوا: أكثر من سنة. وسألناهم مرة أخرى. ولم تنقلوا إلى أماكن أخرى؟ فقالوا أبدا!! وتعجبنا من ذلك. ولقد سألنا أنفسنا.. ألا تعرف وزارة التموين ما يحدث داخل المجمعات الاستهلاكية؟ وإذا كانت تعرف.. فلماذا

لا تصدر اللوائح التي تنظم انتقال مديري المجمعات كل ثلاثة أو ستة شهور. وكذلك العاملون. حتى لا نظلم هؤلاء الناس. ولا نظلم المستهلك في نفس الوقت.

ومع المذكرات تمضي.. فتلك صفحة لا ندعي أنها من تأليفنا. ولكننا اقتبسنا جزءا منها.. مما قاله حسين جمال عضو الرقابة الشعبية على المجمعات الاستهلاكية بمدينة نصر. فيقول:

حدث مرة أن طلبنا من المسئولين بشركتي النيل والأهرام للمجمعات الاستهلاكية أن يوافونا بخطة شهرية عن السلع التي تتوافر في المجمعات. وكنا نريد أن نربط هذه السلع على البطاقات لضمان عدالة التوزيع. وقد أبدى المسئول عن شركة الأهرام استعداده. أما المسئول عن شركة النيل فقد رفض هذا الاقتراح. وقال: إن خطة توزيع السلع على الأحياء تعتبر سياسة عليا!!

ومع ذلك فإن المسألة لا تقتصر على توزيع السلع. ولكن هناك أمرا آخر يتصل بمشكلة توزيع المجمعات الاستهلاكية.. إن منطقة مثل بولاق الدكرور. وبها مليون نسمة لا يخدمها سوى مجمع استهلاكي واحد. في حين أن منطقة الدقي يخدمها ١٩ مجمعا استهلاكيا. مع أن هذه المنطقة أكثر ثراء من منطقة بولاق الدكرور. والكلام كثير عن المجمعات. وعن الرقابة الشعبية. لقد استغلت في بعض الأحياء. الفرصة - كما يقول فاروق حلمي إبراهيم مدير مجمع بولاق الدكرور - وأصبحت تشكل عبئا من كثرة مطالبها الخاصة.

ومعذرة لانتهاء الفصل الأول من المذكرات حتى نبدأ الفصل الثاني. وفيه جانبا من أسرار اللعبة التي تحدث يوميا على أبواب المجمعات الاستهلاكية. والبطل في هذا الفصل شخص يدعى «الدلال». ولن نجهد أنفسنا في أصل الكلمة وفروعها. لكن الذي يعنينا أن دلالا يدعى «سعيد» كان مرافقا لنا عدة أيام. يطوف معنا حول مجمعات شبرا. ولقد تطوع أن يساعدنا. وكان الاتفاق بيننا وبينه ألا ننشر إسمه بالكامل فالمسألة «أكل عيش يا بيه».

الطوابير ممتدة وطويلة. مجموعة طوابير التصقت مع بعضها حتى أصبحت طابورا واحدا. «الحق فراخ يا بيه» ويجري ويجري معه ثم يندس في الطابور. ولأن العاملين في المجمع يعرفونه. فقد حصل على «الفراخ» أكثر من مرة.. وبسرعة. مع ان الطابور لم يتحرك. إنه على حد تعبيره «يمشي حاله» أي أنه يدفع عن كل فرخة عشرة قروش. وعن كل كيلو جرام لحمة ١٥ قرشا.

إن تواطؤ الدلالين أمام المجمعات الاستهلاكية أصبح ظاهرة تحتاج إلى دراسة. إنهم يعرفون ميعاد وصول السلع إلى المجمعات. ومعظمهم على صلة وثيقة بالمسئولين. بل إنهم يحصلون على كميات من البونات للسلعة الواحدة. للحصول على أكبر قدر منها. خاصة إذا كانت غير متوافرة في السوق.

لقد وصلت الأمور إلى أن بعضهم يعمل لحساب العاملين في المجمع. والعملية كما يقول «سعيد» الدلال بسيطة جدا. فقد ينتظر الدلال حتى تصل العربة.. وعند استلام البضاعة يترك داخل العربة جزء منها. ومهمة الدلال في هذه الحالة أن يركب. ليوزع السلعة على التجار طبقا للاتفاق. وللدلال «عرفه» من المسئول في المجمع بعد تحصيل الثمن..

ولأن مشكلة الدلالين خطيرة. فإننا سألنا أنفسنا.. ألا يوجد أحد أو قانون يقضي على هذه الظاهرة؟

وقبل أن نجيب.. سألت نفس السؤال لأحد ضباط مباحث التموين.. كم قضية يتم ضبطها كل أسبوع؟

فقال لنا: أحيانا واحدة فقط.. ثم عدنا نسأل أنفسنا من جديد.. قضية واحدة!! فقالت «أحسن من مفيش»!!

● الطابور أولا.. أما الحصول على «الفرخ» فتلك مشكلة.. ومسألة خطيرة.. قد نجدها أولا هنا هو السؤال.. والإجابة عند الله ومدير المجمع والدلال!!